الامن السكاني العربي

الدكتور صباح محمود
كلية الآداب ـ جامعة بغداد

القسم الاول :

يعتبر الامن السكاني العربي أحد ميادين الامن القومي العربي الذي يعرف بكونه مجموع مصادر قوة الامة العربية ، ومعرفتها بهذه المصادر تم تنميتها بما يحقق درع الامن الحقيقي لحاضرها ومستقبلها .

ان عناصر الامن السكاني العربي تتمثل في عدد سكان الوطن العربي ونموهم وتركيبهم العمري والتوزيع الجغرافي للسكان ونشاطاتهم الاقتصادية ومستوى المهارة والتعليم اضافة الى التماسك القومي .

وفيما يلي بيان الجوانب التفصيلية لتلك العناصر مع الاشارة الى جوانب القوة والضعف فيها :ـ

١ ـ عدد السكان ونموهم :

يحدد السكان في دولة ما الى درجة كبيرة امكانيتها في توفير القوة العسكرية أثناء السلم والحرب ، وتوفير اليد العاملة للقطاعات الاقتصادية المختلفة . ولكن هذا لا يعني أن كل دولة كبيرة في عدد سكانها هي دولة قوية بالضرورة . لان ذلك يرتبط بمدى التناسق بين عدد السكان ومعدلات النمو والزيادة فيه ، ومدى تجانسها وانطباقها على حجم الموارد المتاحة في القطر ومعدلات النمو الاقتصادي والزيادة فيه . كما انه لا فائدة من سكان ترتفع فيهم نسبة الامية مع تدني المستوى الصحي والاجتماعي .

بلغ عدد سكان الوطن العربي عام ١٩٧٨ حوالي[١] (١٦٠) مليون نسمة ، وهو بهذا يكون الدولة الخامسة في العالم من حيث عدد السكان بعد الصين والهند والاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الامريكية . كما ان السكان يتزايدون بنسبة عالية ، بحيث قدر بأن عدد سكان الوطن العربي سيصبح في نهاية القرن الحالي (٣٢٠) مليون نسمة . ان لهذا الثقل السكاني أهميته الكبيرة في معاركنا المصيرية ، حيث يمكن تجهيز القوة العسكرية اللازمة للانتصار وتحرير فلسطين وردع العدوان الخارجي . كما ان له أهميته في التنمية الاقتصادية التي تحتاج الى اليد العاملة لبناء القاعدة المادية للمجتمع الاشتراكي الموحد .

٢ ـ التركيب العمري :

ويقصد به عدد ونسبة كل فئة من فئات السن المختلفة للسكان .. ولهذا التركيب أهميته في معرفة القوة الانتاجية للسكان واتجاه نموهم وأمل الحياة المتوقع للافراد . وتشير البيانات المتوفرة عن الوطن العربي الى ارتفاع نسبة صغار السن (دون ١٥ سنة) الى درجة كبيرة ، حيث تتراوح بين ٤١-٤٩ ٪ في الاقطار العربية كافة . وتعتبر هذه نسبة عالية بالمقارنة مع الدول المتقدمة[٢] .

أما فئة العمر (١٥-٦٤ سنة) فهي متوسطة في الاقطار العربية ، بحيث انها لا تزيد على ٥٢ ٪ الا قليلا ، بينما تصل في المناطق المتقدمة الى ٦٥ ٪ . أما فئة العمر (٦٥ فأكثر) فتنخفض في جميع الاقطار العربية بينما تصل الى أربعة أضعافها في الدول المتقدمة[٣] .

ان هذا التركيب العمري يشير الى ما يلي :ـ

أ ـ ان الشعب العربي شعب فتي ، يملك حاليا ومستقبلا قوة بشرية كبيرة .

ب ـ ترتفع نسبة السكان الذين هم في سن الاعالة (أقل من ١٥ سنة وأكثر من ٦٥ سنة) ، وهذا يفرض على الدولة والمجتمع تكاليف باهضة بالرغم من انها تزيد من شباب الوطن ، وتضاعف أعداد القادرين على العمل والانجاب بشكل سريع ، وهو ما تحتاج اليه[٤] .

٣ ـ التوزيع الجغرافي للسكان[*] :

يظهر من جدول عدد السكان في الوطن العربي ان توزيع السكان حسب الاعداد المطلقة ووفق التقسيم القطري لا يعطينا صورة دقيقة وواضحة عن توزيع السكان . لان المساحة تختلف من قطر لاخر ، فمساحة القطر المصري تكون ما نسبته ٨٪ من مساحة الوطن العربي ، في حين يكون سكانه حوالي ٢٦ ٪ من سكان الوطن العربي . بينما تشغل مساحة المملكة العربية السعودية ١٨ ٪ من مساحة الوطن العربي . في حين لا يكون سكانها سوى ٥ ٪ من سكانه .

يتوزع السكان في الوطن العربي كما يلي :ـ[٥]

أ ـ هناك مناطق ذات كثافة سكانية عالية ، وتشمل مراكز حضرية كبيرة ، تصل الكثافة فيها الى أكثر من (٩٠٠) نسمة/كم^2 . ان وادي النيل والدلتا في مصر هي النموذج المثل لهذه المناطق .

ب ـ مناطق ذات كثافة متوسطة تتراوح بين ٥٠ـ٢٧٠ نسمة/كم^2 وتمثلها ، بشكل كبير ، المناطق الساحلية المطلة على البحر المتوسط في شمال أفريقيا وبلاد الشام ، حيث تتركز المواقع الحضرية والموانيء الكبيرة ، والسهل الرسوبي في القطر العراقي ومنطقة الجزيرة في القطر السوداني .

(*) انظر الجدول رقم (١) وخارطة توزيع السكان

الجدول (١) عدد السكان في الاقطار العربية

القطـــــر	السنة	العدد
المغرب	١٩٧٨	١٩ر١٥٠
موريتانيا	١٩٧٨	١ر٣٧٠
الجزائر	١٩٧٨	١٨ر٥٠٠
تونس	١٩٧٨	٦ر٢٠٠
ليبيـــا	١٩٧٨	٢ر٦٢٠
مصـــــر	١٩٧٨	٤٠ر٢٣٠
السـودان	٧٦–٧٧	١٨ر٢٠٠
الصومال	١٩٧٨	٣ر٤٤٠
فلسطين	١٩٧٥	٣ر٣٠٠
الاردن	١٩٧٦	٢ر٨٤٠
لبنـــان	١٩٧٦	٣ر٢٠٠
ســـوريا	١٩٧٦	٧ر٥٩٥
العـــراق	١٩٧٧	١٣ر٢٩٠
الاحـــواز	– –	٤ر٠٠٠
السعودية	١٩٧٦	٤ر٤٣١
اليمن الشمالي	١٩٧٧	٧ر٠٥٠
اليمن الجنوبي	١٩٧٧	١ر٧٧٠
عمـــان	١٩٧٦	٠ر٧٩٠
الامارات المتحدة	١٩٧٦	٠ر٧٣٧
قطـــر	١٩٧٦	٠ر١٨٥
الكويت	١٩٧٧	١ر١٢٩
البحرين	١٩٧٦	٠ر٢٦٥
ارتيريا	١٩٥٢	١ر ٠٣
جيبوتـــي	١٩٧٥	٠ر١٠٦

المصـــادر :ـ

١ ـ الامم المتحدة : كتب الاحصاء السنوية لسنوات متعددة

٢ ـ الامم المتحدة : الكتاب الديمغرافي السنوي لسنوات متعددة

٣ ـ علوش : الوطن العربي ، الجغرافية البشرية ص ١٨

٤ ـ د. يونس حمادي : سكان المجتمع العربي ص ٥٢ ـ ٥٣

٥ ـ د. محمد عبدالغني سعودي : الوطن العربي ص ٨٢ ـ ١٠٢

٦ ـ د. عبدالرزاق عباس : الجغرافية السياسية ص ١٧٣ ـ ٢٣٤

ملحق رقم ١

منطقة الحكم الذاتي في القطر العراقي

جـ ـ مناطق تقل فيها الكثافة السكانية وتتدرج الى المناطق الصحراوية الخالية من السكان . وتتمثل بصورة عامة في المناطق الجبلية وشبه الجبلية والهضاب[٥] .

ان الجانب السياسي لتوزيع السكان في الوطن العربي يشير الى :ـ

١ ـ ان السكان يتركزون في مناطق قليلة تتميز بقلة مواردها . وهم بذلك يمثلون عبئا كبيرا على الدولة .

٢ ـ هناك مناطق ذات موارد كبيرة ولكنها تتميز بقلة السكان ، وهي بحاجة الى اليد العاملة لاستثمار الموارد .

٣ ـ ان الحدود السياسية تمنع انتقال اليد العاملة من المناطق الوفيرة السكان الى المناطق التي تحتاج اليها .

ازاء كل ذلك ولغرض استثمار موارد الوطن العربي وتوفير اليد العاملة، لابد من فتح الحدود واطلاق حرية تنقل المواطن العربي على امتداد الساحة العربية . ويمكن الاشارة في هذا المجال الى استقبال القطر العراقي لكل مواطن عربي . وما تجربة استقبال الفلاحين من القطر المصري والعمل في الزراعة في العراق في قرية الخالصة والايدي العاملة في القطاعات الاقتصادية الاخرى الا دليل على التوجه القومي لقيادة الحزب والثورة ، ادراكا منها لحق المواطن العربي في التمتع بخيرات الوطن العربي في كل بقاعه .

٤ ـ القوى العاملة وتوزيعها حسب نوع النشاط الاقتصادي :ـ(*) .

تشمل القوى العاملة جميع السكان الذين يزاولون عملا ما يؤدي الى انتاج السلع والخدمات ، وتشمل عادة فئات السكان للاعمار ١٥ـ٦٥ سنة . وتشير الاحصاءات الى أن مجموع القوى العاملة في الوطن العربي بلغ ٣٤ مليون نسمة عام ١٩٧٠ ، ويتوقع له أن يصل الى (٥٢) مليون نسمة[٦] .

(*) انظر الجدول رقم (٢)

ان هذه الاعداد السكانية تمثل القادرين على العمل ، ولكن الذين يعملون فعلا منهم لا يتجاوزون نصف العدد للاسباب التالية :ـ

أ ـ ان قسما منهم يتابع دراسته الجامعية والعالية .

ب ـ الذين يعانون من أمراض تعيقهم عن العمل .

جـ ـ ان قسما منهم يؤدي الخدمة العسكرية .

د ـ ان قسما منهم لا يرغب في العمل .

و ـ ان القسم الكبير من الاناث لا يزاولن العمل بسبب تأثير العوامل الاجتماعية والتقاليد السائدة . التي تفضل أن تتفرغ المرأة للاعمال المنزلية .

ولهذا فان نسبة العاملات الى اجمالي القوى العاملة في بعض الاقطار العربية ضعيفة جدا . على الرغم من الزيادة التي طرأت في بعض مناطق الوطن العربي . ويمكن أن ينظر الى المرأة العربية على انها عنصر فعال في زيادة حجم القوى العاملة في الوطن العربي خلال العشرين سنة القادمة[٧] .

ولابد من الاشارة الى مستوى تلك القوى العاملة من حيث المهارة والتعليم وتأثير ذلك على انتاجيتها ويلاحظ ان ذلك المستوى ضعيف عموما حيث تعاني الاقطار العربية من النقص في المؤهلين للاعمال العلمية والتقنية . كما تشير نسبة الفنيين والمهرة في الوطن العربي الى أن هناك (١٥٠) فنيا لكل مائة ألف من السكان . وهو معدل ضعيف جدا ، اضافة الى انه يشمل الفنيين من غير العرب ، والذين يتركزون في أقطار الخليج العربي[٨] .

أما توزيع القوى حسب نوع النشاط الاقتصادي ، فنجد من الجدول (٢) ان العمل في النشاط الزراعي تتراوح نسبة العاملين فيه ما بين ٢٠ـ٨٧٪

الجدول (٢)

توزيع القوى العاملة حسب نوع النشاط الاقتصادي

القطـــر	السنة	النسبة المئوية من مجموع القوى العاملة		
		الزراعة	الصناعة	الخدمات
مصر	١٩٦٦	٥٣ر٣	١٦ر٢	٢٠ر٥
السودان	١٩٧٣	٦٦ر٥	٧ر١	٢٦ر٤
مراكش	١٩٧١	٥٠ر٠	١٥ر٠	٣٥ر٠
الجزائر	١٩٦٦	٥٠ر٤	١٨ر٦	٣١ر٠
العـراق	١٩٧٣	٥٥ر٨	١٠ر٠	٣٤ر٢
سوريا	١٩٧٠	٤٩ر٠	٢٠ر٠	٣١ر٠
تونس	١٩٦٦	٤٢ر٦	١٩ر٣	٣٨ر١
لبنـان	١٩٧٠	١٧ر٨	٢٣ر٨	٥٨ر٤
الاردن	١٩٧٠	٣٨ر٧	—	٦١ر٣
ليبيـا	١٩٦٤	٣٧ر١	١٩ر٠	٤٣ر٩
الكويت	١٩٧٥	٢ر٥	٢٢ر٦	٧٤ر١
البحرين	١٩٧١	٦ر٦	٣٤ر٢	٥٩ر٢
عمـان	١٩٧٠	٨٣ر٧	١٧ر٣	—
الامارات العربية	١٩٦٨	١٧ر٤	٣٣ر٢	٤٩ر٤
قطـر	١٩٧٠	٤ر٣	٣١ر٥	٦٤ر٢

انظـر المصـدر : د. يونس حمادي ، مصدر سبق ذكره ص ١١٠

من القوى العاملة في الاقطار العربية وتزيد على ٥٠ ٪ في معظمها ، كما هو الحال في مصر والسودان ومراكش والجزائر . وقد أخذت هذه النسبة بالانخفاض مع التقدم الذي تشهده بعض الاقطار العربية ، وفي مقدمتها القطر العراقي ، وخاصة في مجال التنمية الصناعية . وهكذا نجد زيادة عالية في اعداد العاملين في القطاع الصناعي وفي قطاع الخدمات كالنقل والتجارة والمؤسسات المالية والمصرفية[٩] .

٥ ـ التماسك القومي :

ان وجود روابط ترتكز على تراث أصيل مشترك للسكان ، كروابط اللغة والتاريخ والعادات والتقاليد والاماني والمصير المشترك والتكوين النفسي والحضاري الواحد ، يلم شمل الناس ويشد بنياتهم تماسكا ويعمق ولاءهم لارضهم ، ويخلق منهم ومن دولتهم قوة كبيرة لها وزنها في السياسة والاحداث الدولية[١٠] .

ان الوطن العربي يضم مجموعة بشرية (العرب) تربطهم روابط قومية مشتركة كاللغة العربية والتأريخ العربي والعادات والتقاليد العربية الاصيلة ، والاماني والمصير والتكوين النفسي والحضاري العربي ، تجعل منهم كيانا بشريا متجانسا متماسكا . ومن هنا رفع حزب الثورة العربية ، حزب البعث العربي الاشتراكي شعار : أمة عربية واحدة .. ذات رسالة خالدة ، وأكد على الوحدة العربية كهدف مركزي أول بن أهدافه .

ان الوحدة ليست مطلبا كماليا يرفعه حزب البعث العربي الاشتراكي .. ففي الوطن العربي أمة جزأها المستعمرون وأقاموا في وسطها كيانا صهيونيا معاديا فصل بين قسميها الاسيوي والافريقي . وهذه الامة لن تستطيع البقاء والقضاء على عدوها ما بقيت على حالها من التجزئة والتفرق . اذن فالوحدة التي يطرحها حزب البعث العربي الاشتراكي ويناضل من أجل تحقيقها أساس بقاء وحياة الامة العربية[١١] .

كما ان العصر الذي نعيش فيه هو عصر الدول والتكتلات الكبرى ولا ارادة وطنية مستقلة للدول الصغيرة الضعيفة في ظل الوفاق الدولي . وحتى يستلك العرب ارادتهم المستقلة ويؤثروا في الاحداث العالمية والسياسة الدولية باتجاه الدفاع عن الانسانية وتحرير الشعوب وامتلاك ثرواتها الوطنية ، والقضاء على الاستغلال والاضطهاد العنصري ، لابد من وحدة العرب وتكوين دولة عربية واحدة يقودها حزب البعث العربي الاشتراكي ، لانه حزب قومي اشتراكي بمنطلقاته وأهدافه ، ولانه اعتبر الوطن العربي اطار وجوده وحركة نضاله نحو تحقيق الرسالة الخالدة .

القسم الثاني :

تؤثر على الامن السكاني العربي ، عوامل كثيرة ومتنوعة ، يمكن حصرها فيما يلي :ـ

١ ـ العوامل الذاتية

اضافة الى الخصائص العامة لسكان الوطن العربي ، والتي تؤثر بدورها على الامن القومي ، فان هناك عاملين ذاتيين أساسيين يؤثران بشكل كبير على فاعلية الثقل السكاني العربي ، باعتباره القوة الخامسة في العالم وتتمثل تلك في :

أ ـ الاقليات : من غير شك ان التلاحم القومي لسكان الدولة يعتبر من العناصر الاساسية لقوتها ، ومن هذا المنطلق تشير أدبيات الامن القومي والجغرافية السياسية[١٣] الى أن وجود الاقليات في أية دولة يعتبر عامل ضعف كبير لامنها القومي ، وأداة تستطيع الدولة المعادية استغلالها لاضعاف تلك الدولة .

جنوب السودان

والوطن العربي يضم أقليات قومية تتمثل بشكل أساس في الاقلية الكردية والاقلية الزنجية . وقد حاولت الامبريالية والصهيونية والشعوبية فصل أجزاء من الارض العربية في الاقطار التي تتواجد فيها تلك الاقليات ، كما انها استغلت كورقة ضاغطة على الحكومات الوطنية . والملاحظ ان هذه الاقليات تأخذ اتجاهات انفصالية قوية عندما تتسلط عليها وعلى حكم الشعب قوى رجعية يمينية .

فالاقلية الكردية في القطر العراقي[١٣] ، استغلت منذ بداية الاربعينات وغذتها شتى المصالح والاتجاهات في فترات سياسية مختلفة ، باتجاه تمزيق وحدة الاراضي العراقية وضرب الجناح الشرقي للامة العربية والتقرب الى الخليج العربي من الشمال . وهكذا كانت القيادة الرجعية اليمينية تنتقل بين الاتحاد السوفياتي وجيكوسلوفاكيا وألمانيا الغربية وأميركا تبعا الى طبيعة علاقة النظام بتلك الدول . كما ان تسلط الفئات الرجعية على الحكم قد عزز الاتجاهات الانفصالية في الحركة الكردية .

ولابد من الاشارة هنا الى أن وجود الاقلية الكردية في منطقة تجاور دولا أجنبية ليس من مصلحتها وجود عراق قوي موحد ، وتتطلع أيضا الى احتلاله بدعوى انه كان جزءا من امبراطوريتها القديمة ، كان له تأثيره في استمرار تأزم الاوضاع في المنطقة التي تعيش فيها الاقلية الكردية .

أما الاقلية الزنجية ، فتتواجد بشكل كبير في جنوب القطر السوداني[١٤]. وقد عمل الاحتلال البريطاني على زرع بذور التمرد والانقسام ، وذلك عن طريق عزل جنوب السودان عن شماله بوسائل شتى ، منها التفرقة الدينية والعنصرية وتهجير الجماعات العربية والمسلمة من الجنوب وانشاء وحدات عسكرية من الاقلية الزنجية خاصة بالاقليم ، مما هيأ كل مستلزمات التمرد والانفصال . فبعد أشهر من انسحاب بريطانيا من السودان تمردت الوحدات

العسكرية وطالبت بالانفصال . فامتدت اليه اليد الاجنبية لتساعدها في ذلك وفي المقدمة منها الكيان الصهيوني وأثيوبيا والولايات المتحدة الامريكية ، ومما يزيد في تعقيد المشكلة ان هذا الجزء من القطر السوداني تجاوره خمس دول هي أثيوبيا وكينيا وأوغندا والكونغو كنشاسا وأمبراطورية أفريقيا الوسطى .

وبالرغم من اتفاق النظام السوداني العميل مع حركة الانيانا المرتبطة بالكيان الصهيوني والامبريالية العالمية عام ١٩٧٢ على أساس اعطاء الجنوب ما يسمى بالحكم الذاتي . فأن الذي حدث فعلا هو اعطاء المناصب والامتيازات لقادة الحركة فقط . ولهذا فأن عودة التمرد وارد لان الاتفاقية لم تعالج جوهر المشكلة الذي يتمثل بتحقيق نزوع أبناء الجنوب نحو التطور الثقافي والاجتماعي الخاص ضمن اطار النزوع العام للامة العربية في تحقيق المجتمع الاشتراكي الموحد[١٥] .

كما ان هنالك أقلية زنجية أخرى بدأت الدوائر الاستعمارية بتحريكها في القطر الموريتاني[١٦] ودعمها لتكثيف نشاطها المعادي للعروبة ، وقد لعبت السنغال دورا أساسيا في ذلك حيث اتهمت العرب باضطهاد «العنصر الزنجي المحروم» في موريتانيا . وصرح سنغور بطرح ما أسماه بمسألة الزنوج الموريتانيين على الامم المتحدة والاعلان عن تشكيل ما يسمى بجبهة جنوب موريتانيا .

ان الامبريالية العالمية تسعى للسيطرة على الدول ، بعد أن ولى عصر السيطرة العسكرية المباشرة ، بوسائل اخرى يأتي في مقدمتها اضعاف الدولة وتمزيقها واثارة الفتن فيها ، وتعطي الامبريالية لمسألة الاقليات القومية والدينية الاولوية في ذلك . وتستند الامبريالية على معلومات تفصيلية عن سكان الاقطار العربية لدى دوائر المخابرات والمعاهد ومراكز البحوث

(*) انظر ملحق رقم (٢)

(**) انظر ملحق رقم (٣)

والجامعات التي تسونها ، ولهذا ليس من المستبعد ان يطالعنا المستقبل بأثارة الاقليات الزنجية في موريتانيا والسودان والاقليات الدينية في أقطار اخرى أضافة الى ما ستبدعه من أقليات قومية ودينية جديدة •

واذا كانت الامبريالية العالمية تسعى الى استغلال الاقليات القومية والدينية في الوطن العربي . فما هي الوسيلة اذن لمجابهة ذلك ، بحيث لا تشكل هذه الاقليات ثغرة في الامن القومي العربي •

ان الحل الجذري لذلك هو في منهج حزب البعث العربي الاشتراكي وقيادته للمجتمع على امتداد الوطن العربي . لانه حزب قومي انساني يناضل ضد القهر القومي والعنصري . كما أنه لم يشترط ولم يركز على العامل العنصري في الرابطة القومية . كما أن الصفة العربية بمفهوم الحزب ليست صفة عرقية ، بل هي صفة قومية انسانية حضارية • ومن هذا المنطلق عالج المؤتمر القومي الحادي عشر مسألة الاقليات القومية في المجتمع العربي ، وأشار الى أن نزوع هذه القوميات نحو التطور الثقافي والاجتماعي الخاص لا يتنافى مع نزوع الامة العربية نحو الوحدة والحرية والاشتراكية . وبالتالي فأن حزب البعث العربي الاشتراكي يستوعب بالضرورة النزوع الخاص لهذه القوميات ضمن أطار النزوع العام للامة العربية الذي يعبر عنه من خلال تحقيق أهدافه في بناء المجتمع الاشتراكي الموحد[١٧] •

٢ ـ التوزيع الجغرافي لسكان الوطن العربي

هناك جانبان مهمان في مسألة توزيع السكان . الاول يتمثل في التوزيع الجغرافي لسكان الوطن العربي بين أقطاره . وقد أشرنا في الصفحات السابقة ، الى اختلاف هذا التوزيع وتأثيره على استثمار الموارد في أقطار لقلة السكان ووجود فائض من الاموال ، وعدم كفاية الموارد في أقطار اخرى بسبب الاعداد السكانية الكبيرة ، وعدم توفر الاموال اللازمة لتحقيق التنمية المطلوبة • وتمنع القوانين القطرية والحدود السياسية تحرك الفرد العربي في أرضه الواسعة بين المحيط والخليج ، وهذا يمثل جانب ضعف في الامن الاقتصادي العربي •

ملحق رقم ٢

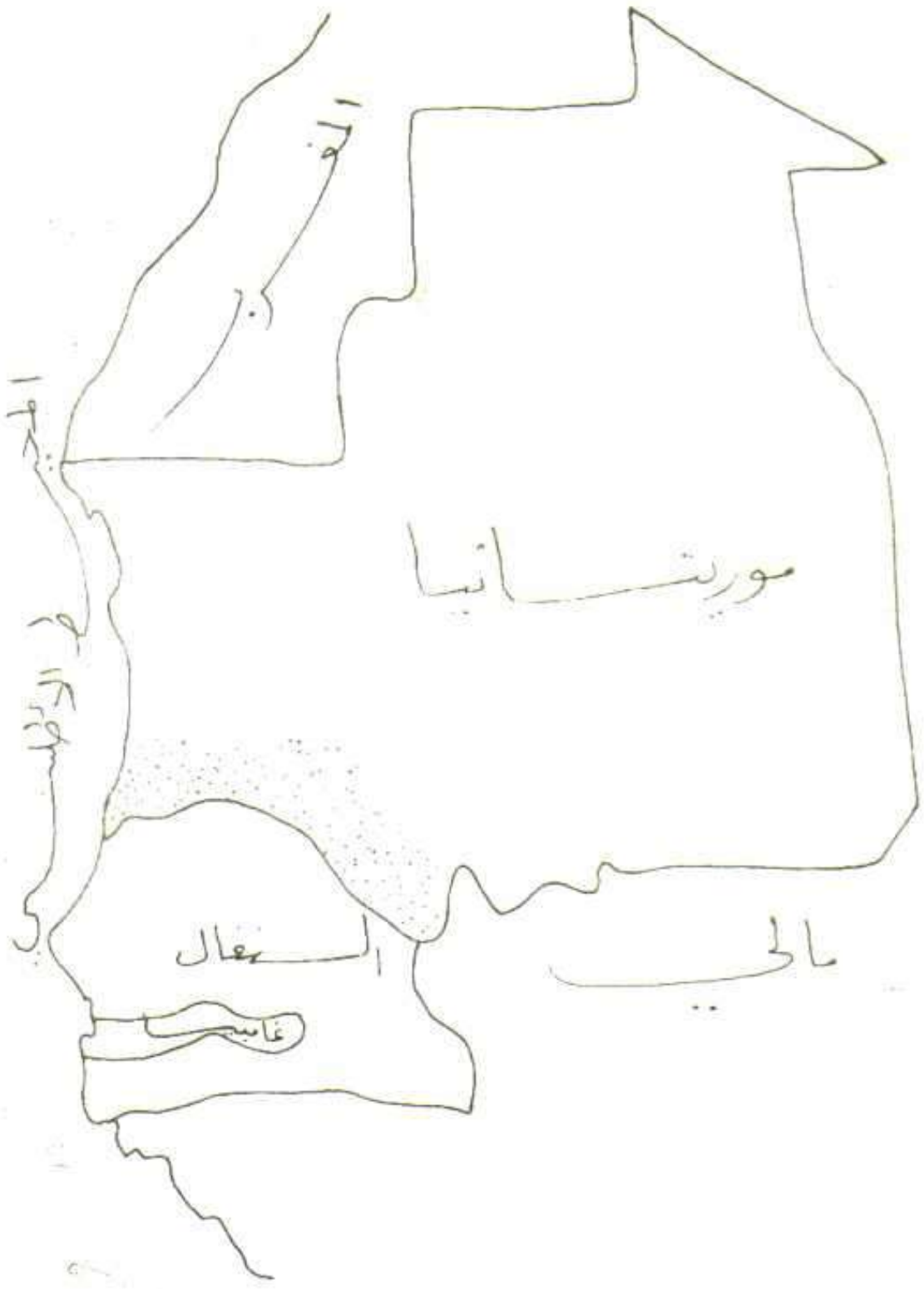

الأراضي السنغالية في الأراضي العربية الموريتانية

أما الجانب الثاني فيتمثل في توزيع السكان داخل القطر الواحد وعلاقة ذلك بالخطر الصهيوني أولا والدول الاجنبية المجاورة ثانيا • فمن الاسباب الرئيسية لسهولة احتلال سيناء من قبل العدو الصهيوني ، التخلخل السكاني الذي تعاني منه • كما يلاحظ بأن الاجزاء الجنوبية والشرقية من القطر الاردني معروفة بقلة سكانها ومستوطناتها البشرية ولهذا تأثيره في المعارك القادمة مع العدو الصهيوني . حيث يستطيع الالتفاف منها والاتجاه شمالا نحو العاصمة أو شرقا نحو العراق أو جنوبا نحو السعودية ، مانعا أية امدادات من هذه الاقطار للجبهة الشرقية • كما أن تخلخل السكان في الهضبة الغربية من القطر العراقي وانعدام المستوطنات البشرية في أجزاء واسعة منها ، يسهل عمليات الانزال الجوي فيها مخترقا أو ملتفا حول الجبهة الاردنية دون مقاومة فعالة ورادعة • ويلاحظ بأن القلب الاقتصادي للقطر العراقي (مدينة بغداد وما جاورها) قريب الى البادية المفتوحة ويمكن أن يتعرض الى ضربة مفاجئة من قوات مجسولة جوا تتخذ من البادية الغربية منطقة لنزولها الانتحاري هذا • كما تستطيع قوات معادية أخرى ، التوغل عبر الجنوب الاردني ، الى الهضبة الجنوبية من القطر العراقي وتوجيه ضربة مفاجئة للقلب الاقتصادي الثاني من القطر (البصرة وما جاورها) ، والاتجاه جنوبا لضرب منشآت النفط الكويتي •

هذا ولابد من الاشارة الى أن أغلب الاقطار العربية في أفريقيا تتميز بوجوب مساحات شاسعة قليلة أو معدومة السكان • ولذلك فان الظروف الامنية تدعو الى زرع مستوطنات بشرية في هذه المساحات وذلك باستثمار موارد البيئة المحلية فيها ، وتوفير فرص ومستلزمات العيش والسكن ، ومد شبكة من طرق النقل لتوفير سبل الحركة بمرونة كبيرة •

(*) انظر الملحق رقم (٤)

أما فيما يتعلق بتوزيع السكان في القطر الواحد وارتباط ذلك مع الدول الاجنبية المحاددة لـه ، فأن له تأثيره في حالة وجود أقلية قومية مشابهة على الجانب الاخر ، وخاصة اذا كانت تستقر على حدود الدولة الاجنبية ، لان ذلك يسهل عملية امداد وتعزيز القيادات الانفصالية للاقلية القومية وصعوبة السيطرة عليها • وهذا واضح في الدعم الذي حصلت عليه القيادات الكردية اليمينية الرجعية في القطر العراقي والقيادات الزنجية المشبوهة في جنوب السودان وموريتانيا •

وبالرغم من اننا أشرنا سابقا الى ان جانب الضعف الذي يمثله وجود الاقليات في الوطن العربي يمكن تجاوزه بتسلم حزب البعث العربي الاشتراكي للقيادة على مستوى الدولة العربية الموحدة ، فأن الامبريالية العالمية والدول المجاورة ذات الاطماع ، والتي تتمثل بحكم ايران في تحقيق امبراطورية كورش الفارسي مغلفة بالاسلام زورا ، والاطماع الاثيوبية في بعض أجزاء السودان ، وأطماع تشاد في الجنوب الليبي[١٨] ، وأطماع السنغال بجزء من موريتانيا • كما ان المستقبل يمكن أن يحمل الجماعات القومية اليمينية في تركيا الى الحكم ، ثم الدعوة الى ضم ما انسلخ عن الدولة العثمانية بعد الحرب الاولى ، كل هذه سوف تعمل بشتى الوسائل والاساليب على احداث فجوات في جدار الامن القومي العربي •

أن توفير مقومات وعناصر الاستحالة المادية والمعنوية للانفصال يعززه وحدة الشعب وقوة الامة وصلابة جدارها الامني •

العوامل الموضوعية :

وهي العوامل الخارجية المؤثرة في الامن السكاني العربي ، والتي تعمل بشكل فعال على أحداث ضعف فيه ، ويمكن الاشارة في هذا المجال الى العوامل التالية :ـ

١ ـ الهجرة الاجنبية الى الوطن العربي :

١ ـ الهجرة الاجنبية الى الوطن العربي[١٩] : وتبرز هذه الهجرة بشكل كبير في منطقة الخليج العربي . حيث تتواجد أعداد كبيرة من الايرانيين والهنود والباكستانيين والكوريين . معرضين الواقع القومي للسكان الى التخلخل بحيث تشير الاحصاءات الى النسب العالية للسكان الاجانب في أقطار المنطقة . فهم مثلا يكونون ٣٧ ٪ من مجموع سكان دولة الامارات و ٥٥ ٪ من مجموع سكان قطر ، ومن الغريب حقا أن تعتبر دولة ما أنها تمتلك كل مقومات السيادة والاستقلال والقوة والارادة الحرة في حين أن أكثر من نصف سكانها من الاجانب[٢٠] .

وفي الواقع ان الخطورة تكمن في الهجرة الايرانية . وهي هجرة منظمة وتشرف عليها جهات عليا في ايران تقدم كل الامتيازات والوسائل لتشجيع هجرة العناصر الايرانية الى الخليج ، لانها تهيء مقدمات الاستيلاء على المنطقة باعتبارها جزءا من الامبراطورية الفارسية . وذلك بتغيير الواقع القومي أولا وبدعوى الاغلبية الايرانية ثانيا . وبالفعل فانك حين تتجول في معظم مدن أقطار المنطقة ، لا تسمع اللغة العربية الا قليلا فالمتحدثون أيرانيون أو هنود أو غيرهم واليد العاملة في الاسواق والمعامل والمؤسسات كذلك . وليس بسر أن العدد العديد من ذوي المناصب العليا والمؤثرون في السياسة العامة أصولهم غير عربية .

كما تكمن الخطورة أيضا في الهجرة الكورية[٢١] التي تتغلف بشكل شركات عالمية في شتى الاعمال . أن لهذه الشركات معسكراتها الخاصة بمنتسبيها وتطبق عليهم الواجبات العسكرية من حيث الضبط والنظام وعدم الخروج الى المدن الا بشكل مجموعات لها رئيسها الذي ينظم أمورها . والذي يطلع عليهم يندهش لتلك الصحة والعافية التي يتمتعون بها ، ذلك لانهم ليسوا عمال كوريا الفقراء ، وأنما هم عسكريون مهيئون لاحتلال منابع النفط بشكل مباشر .

ملحق رقم ٤

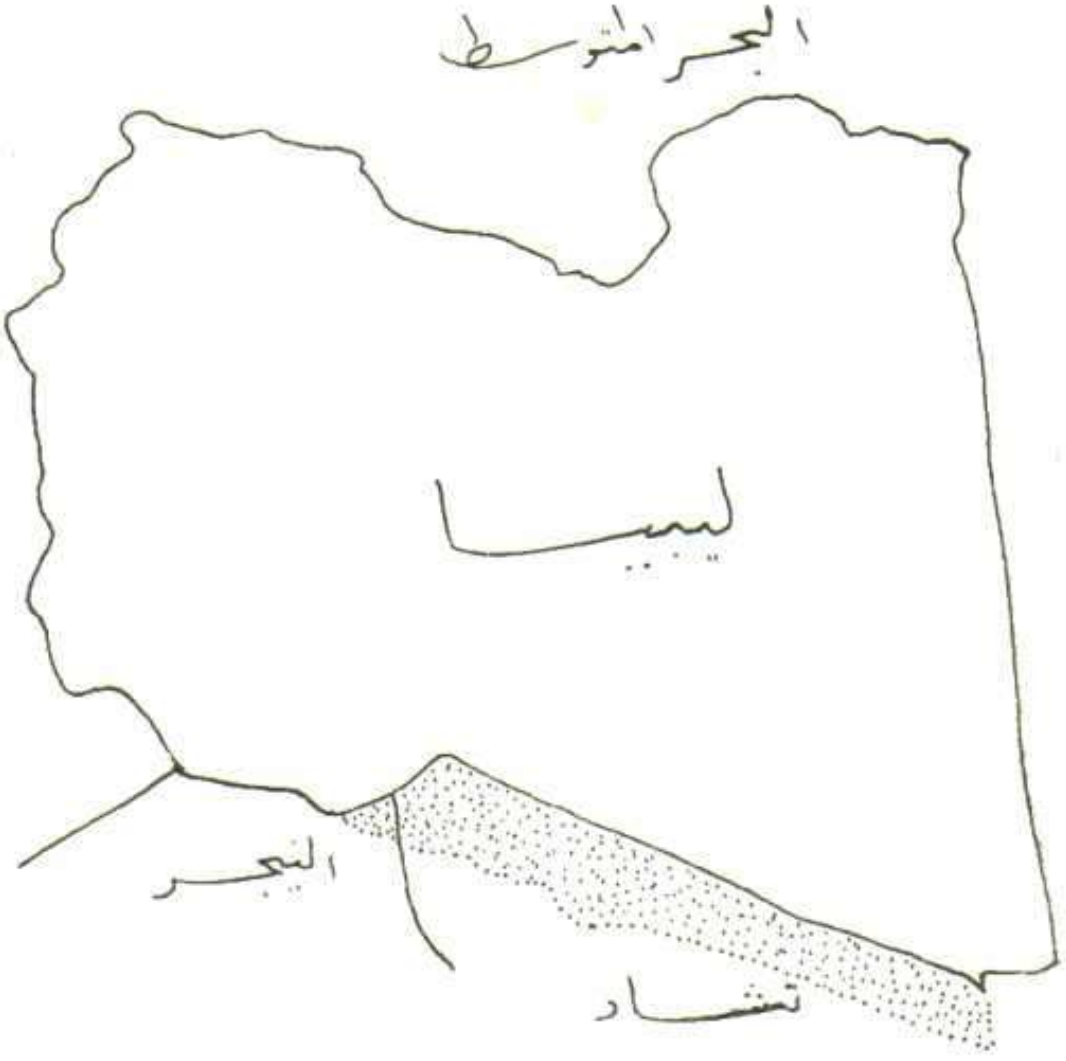

الاراضي العربية الليبية المغتصبة

واذا كنا قد ركزنا على الايرانيين والكوريين ، فأن ذلك لا يعني بأن البقية لا يشكلون خطرا على المنطقة ، بل ان الاجنبي مهما كانت جنسيته واتجاهه السياسي هو خطر على الامة العربية ، وأن فرص استغلاله كبيرة ، فالمخابرات الاجنبية تتوجه اليه أولا ، كما ان أمر الوطن ، عملا وسلوكا ودفاعا لا يهمه لانه ليس وطنه •

٢ ـ هجرة الادمغة :

٢ ـ هجرة الادمغة[٢٢] : وهي هجرة حملة الشهادات الجامعية العلمية والفنية . كالاطباء والعلماء والمهندسين والتكنولوجيين والباحثين وأصحاب المهارات والمواهب والمخترعين • كما تشمل كذلك الطلبة الذين يسافرون الى الخارج للدراسة أو الاختصاصيين الذين يسافرون للمزيد من التخصص ثم لا يعودون •

لقد أشارت احصاءات منظمة اليونسكو بأن أكثر من عشرة آلاف شخص من هؤلاء المتخصصين يتركون وطنهم العربي الى الاقطار الغربية وبشكل خاص الى الولايات المتحدة وكندا وفرنسا ، كما أشارت تلك الاحصاءات أيضا الى ان ٧٠ ٪ من الذين يسافرون التخصص لا يعودون الى الوطن[٢٣] •

ان هذه الظاهرة تشكل استنزافا لجزء مهم من الثروة البشرية في الوطن العربي في أخطر وأدق مرحلة تمر بها الامة العربية في معركتها ضد التخلف والتحديات الامبريالية والصهيونية • ان هذا الاستنزاف البشري يشكل جانب ضعف في الامن السكاني العربي ، على الاقطار العربية مواجهته والحد منه • وقد بادر القطر العراقي بعد ثورة ١٧ـ٣٠ تموز القومية والاشتراكية الى معالجة موضوع الهجرة ، فأصدر القوانين والتشريعات التي تسهل عودة العلماء والفنيين وغيرهم من المتخصصين ، كما هيئت كل الاجواء العلمية للعمل والابداع •

(*) انظر الملحق رقم ٥،٦،٧

(*) انظر ملحق رقم ٨،٩